التعاون الدولي خلال الكوارث الطبيعية
في ظل التوترات الجيوسياسية بين الدول

محمد راجي
باحث في سلك الدكتوراه/ تخصص القانون العام، جامعة شعيب الدكالي – الجديدة
المغرب

ملخص:

تتناول هذه الدراسة، إشكالية تتمحور حول التعاون الدولي خلال الكوارث الطبيعية، في ظل التوترات الجيوسياسية بين الدولة المتضررة من جهة والدول الراغبة في تقديم المساعدة من جهة أخرى. وفي هذا السياق، فقد توصلت الدراسة إلى أن التعاون الدولي خلال الكوارث الطبيعية يعكس جوهر التضامن الإنساني والمسؤولية المشتركة، إلا أن فعاليته كثيرا ما تتأثر بالخلافات السياسية بين الدول، مما يعرقل أحيانا تقديم المساعدات فيزيد من وطأة الكارثة. ورغم وجود إطار قانوني دولي منظم، فإن تحييد العمل الإنساني عن التوترات الجيوسياسية يظل ضرورة ملحة لضمان استجابة فعالة ومنسقة، وهو ما أثبتته تجارب دولية نجحت في تجاوز الخلافات عبر آليات محايدة ومنظمات دولية فاعلة.

الكلمات المفتاحية: التعاون الدولي، الكوارث الطبيعية، المساعدات الإنسانية، الأزمات الإنسانية، التوترات الجيوسياسية، العلاقات الدولية.

Abstract:

This study addresses the issue of international cooperation during natural disasters in the context of geopolitical tensions between the affected state and the states offering assistance.

However, its effectiveness is often undermined by political disputes between states, which can hinder the delivery if aid and exacerbate the impact of the disaster. Despite the existence of an international legal framework governing such cooperation, the need to insulate humanitarian action from geopolitical tensions remains urgent to ensure an effective and coordinated response. This has been demonstrated by international experiences where neutral mechanisms and active international organizations have succeeded in overcoming political differences.

Keywords: International cooperation, natural disasters, humanitarian aid, humanitarian crises, geopolitical tensions, international relations.

مقدمة

تعد الكوارث الطبيعية من بين أخطر التحديات التي تواجهها البشرية، نظرا لما تسببه من اضطرابات مفاجئة أو أحداث متسلسلة، قد تكون ناجمة عن عوامل طبيعية أو من صنع الإنسان أو كليهما، مثل الزلازل، الفيضانات والحرائق والجفاف، والبراكين[1]. وتؤدي هذه الظواهر إلى خسائر فادحة في الأرواح، وتدمير للبنية التحتية وإضرار بالموارد الاقتصادية والبيئة.

وغالبا ما تبادر الدول المتضررة إلى اتخاذ تدابير وقائية وعلاجية للتقليل من آثار الكوارث[2]، لكن في العديد من الحالات تكون قدراتها الذاتية للدولة المنكوبة غير كافية لمواجهة شدة الكارثة الطبيعية وسرعة انتشارها. وفي مثل هذه الظروف، تلجأ الدول المنكوبة إلى طلب الدعم من المجتمع الدولي، سواء عبر الدول الصديقة، الدول المجاورة، أو من خلال المنظمات الدولية المختصة.

يشير التعاون الدولي خلال الكوارث الطبيعية إلى كافة الجهود التي تبذلها الدول والمنظمات لمساعدة الدول المتضررة من الكوارث الطبيعية، إنقاذ الأرواح، وتخفيف الخسائر، وتسريع عملية الإعمار. لكن هذا التعاون رغم طابعه الإنساني، لا يخلو أحيانا من توظيف سياسي أو سعي لتحقيق مكاسب مصلحية[3]، وهو ما يتنافى مع مبادئ وقواعد التعاون الدولي أثناء الكوارث الطبيعية.

في هذا الإطار، قد تختار الدول المتضررة طلب المساعدة من دول دون غيرها، إما بناء على علاقات الثقة، أو تقديرا لقدرات تلك الدول في مجال الإغاثة، أو بفعل اعتبارات سياسية. وفي المقابل، قد ترفض بعض الدول تلقي المساعدات من أطراف توجد معها خلافات سياسية عميقة، ما يؤثر على فعالية الاستجابة الإنسانية.

بناء عليه، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التعاون الدولي في مجال الكوارث الطبيعية والخلافات السياسية بين الدول، مع التركيز على مدى تأثير هذه الخلافات على الاستجابة الإنسانية، واحترام سيادة الدول المتضررة. وتأتي أهمية هذا الموضوع من كونه يتناول جانبا حيويا لم يحظ بما يكفي من الدراسة، خاصة في ظل الأزمات المتكررة التي يشهدها العالم.

وتنطلق هذه الورقة من الإشكالية التالية: **إلى أي مدى تؤثر الخلافات السياسية بين الدول على التعاون الدولي الإنساني خلال الكوارث الطبيعية؟**

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية:

1) ما هي المبادئ والعوامل الضابطة للتعاون الدولي خلال الكوارث الطبيعية؟
2) كيف تساهم هذه المبادئ في تعزيز التنسيق والفعالية بين الدول والمنظمات الدولية أثناء الكوارث الطبيعية؟
3) ماهي الأجهزة والآليات المنظمة للتعاون أثناء الكوارث الطبيعية؟
4) لماذا تؤثر الخلافات السياسية بين الدول على التعاون الدولي أثناء الكوارث الطبيعية؟
5) ما هي تداعيات تأثير الخلافات السياسية بين الدول على التعاون الدولي خلال الكوارث الطبيعية؟

وجوابا على الإشكالية، تقوم هذه الدراسة على فرضيتين مفادهما:

الفرضية الأولى: يضبط التعاون الدولي في مواجهة الكوارث الطبيعية إطار قانوني قائم على التضامن الإنساني والمسؤولية المشتركة، مما يجعله قابلا للتفعيل حتى بين دول تتباين في مواقفها السياسية.

الفرضية الثانية: تؤثر النزاعات والخلافات السياسية بين الدول سلبا على استجابتها الإنسانية المشتركة أثناء الكوارث الطبيعية، حيث يتم تسييس المساعدات أو عرقلتها، مما يعرض أرواح المدنيين ومصير المجتمعات المتضررة للخطر.

لذا سنتناول في هذه المقالة بالاعتماد على المنهج الوصفي، الضوابط القانونية والتنظيمية للتعاون الدولي أثناء الكوارث الطبيعية (أولا). ثم تأثر التعاون الدولي خلال الكوارث الطبيعية بالتوترات الجيوسياسية بين الدول (ثانيا).

أولا: الضوابط القانونية والتنظيمية للتعاون الدولي أثناء الكوارث الطبيعية

يعد التعاون الدولي خلال الكوارث الطبيعية تجسيدا فعليا للتضامن الإنساني في مواجهة تحديات تتجاوز حدود الدول. ومع تزايد وثيرة هذه الكوارث واتساع نطاق آثارها، برزت الحاجة إلى تعزيز جهود الاستجابة الجماعية عبر تأسيس قواعد قانونية واضحة وأطر تنظيمية فعالة. وسنتناول المبادئ القانونية التي تحكم هذا التعاون (1)، ويستعرض الأطر التنظيمية والمؤسسية التي تضبط هذا التعاون الدولي خلال الكوارث (2).

1. المبادئ القانونية الدولية المنظمة للتعاون الدولي في مواجهة الكوارث الطبيعية

تشكل المبادئ القانونية الدولية الأساس الذي ينظم التعاون بين الدول في حالات الكوارث الطبيعية. وتهدف هذه المبادئ إلى تحقيق توازن دقيق بين احترام السيادة الوطنية للدول المتضررة من جهة، وضرورة تقديم المساعدات الإنسانية السريعة والفعالة من جهة أخرى.

يعد مبدأ الإنسانية من أبرز هذا المبادئ، إذ يمثل جوهر التعاون الدولي، وقد تم الإعلان عنه في المؤتمر الدولي العشرين لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر عام 1965، باعتباره المبدأ الذي يوجه الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر[4] في إغاثة الجرحى في ميدان القتال دون تمييز، وفي تخفيف المعاناة وتحقيق السلام الدائم بين جميع الشعوب.

ويندرج ضمن مبدأ الإنسانية مبدأ عدم التمييز الذي يقتضي تقديم المساعدات على أساس الحاجة فقط دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو التوجه السياسي [5]، ويسهم هذا المبدأ في الحفاظ على نزاهة العمليات الإغاثية ويحد من التسيس. وأكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على ذلك في القرار ذاته، مشددة على ضرورة احترام مبادئ الحياد وعدم التحيز في عمليات تقديم المساعدة.

كما يعد مبدأ النزاهة أساسا لتوزيع المساعدات وفق معايير موضوعية تطبق بالتساوي على جميع الأطراف، وترتكز على تقييم واقعي للاحتياجات، دون أي اعتبارات أخرى. وقد تم التنصيص عليه صراحة في قرار لجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 46/182، الذي اعتبر "النزاهة من المبادئ المنظمة لتقديم المساعدة الإنسانية[6]".

أما مبدأ الحياد، فرغم غياب تعريف دقيق له في سياق الكوارث الطبيعية، فإن قرارات الأمم المتحدة تشدد على ضرورة احترامه ضمن المبادئ الإنسانية العامة[7]، فقد نص قرار الجمعية رقم 41/131 على أن تكون "مبادئ الحياد فوق كل اعتبار" لدى جميع من يقدمون المساعدة الإنسانية.

وقد تعمقت هذه المبادئ الأساسية في المؤتمر الدولي العشرين للصليب الأحمر في تشرين أول 1965 بتأكيده على المثالية والنزاهة وتقديم المساعدة الإنسانية[8]، وهذه المبادئ هي: الإنسانية، والنزاهة، والاستقلال، والحياد، وعدم التمييز، والتي اعتمدتها لاحقا الأمم المتحدة ضمن التوجيهات المصاحبة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 182/46 لعام 1991 على أنه يجب أن تقدم المساعدة الإنسانية وفقا للمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة[9]. ويرتبط بهذا المبدأ مبدأ الموضوعية، الذي يفرض تقديم المساعدات بشكل غير متحيز، مع التركيز على إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة دون تمييز.

وفي المقابل، يشكل مبدأ السيادة الوطنية إحدى الركائز الأساسية التي تحكم تقديم المساعدات، فالدولة لها حق التحكم الكامل في أراضيها وشؤونها الداخلية، والدولة تكون ذات سيادة خارجية عندما لا تخضع لدولة أخرى أو سلطة أعلى[10]،إذ لا يجوز تقديم أي دعم إنساني دون موافقة صريحة من الدولة المتضررة، وهذا المبدأ يحمي الدول من أي تدخل غير مشروع تحت ذريعة تقديم المساعدة، ويجسد احترام القانون الدولي[11]. وفي إطار هذا المفهوم، تتحمل الدولة المتضررة المسؤولية الأولى في رعاية ضحايا الكوارث الطبيعية والطوارئ الواقعة ضمن أراضيها، كما تضطلع بالدور الرئيسي في إطلاق وتنظيم وتنسيق وتنفيذ عمليات الإغاثة داخل حدودها[12].

وعلاوة على ذلك، يعد مبدأ عدم التسيس من المبادئ الأساسية التي تهدف إلى تحييد العمل الإغاثي عن أي أهداف سياسية أو استراتيجية، بما يعزز مصداقيته ويضمن فعاليته.

كما يبرز مبدأ التضامن الدولي باعتباره مبدأ مكملا لمبدأ الإنسانية، ويؤكد على ضرورة أن تتكاثف الدول ببذل جهود جماعية لتقديم العون للدول المتضررة[13]، في إطار من العدالة والتجرد من المصالح. ويتكامل هذا المبدأ مع مبدأ التعاون الدولي، الذي يشجع الدول والمنظمات الدولية على تقديم الدعم والمساعدة بغض النظر عن الخلافات السياسية، انطلاقا من القيم الإنسانية المشتركة[14].

ويكتمل الإطار القانوني بمبدأ الطوعية والاحترام المتبادل، والذي يفرض أن تكون المساعدات الدولية طوعية وغير ملزمة، وتقدم بناء على طلب الدولة المتضررة، بما يحفظ كرامتها وسيادتها . وبما ينسجم مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، الذي يمنع استغلال الكوارث الطبيعية كذريعة للتدخل في الشؤون السياسية أو الأمنية للدول، ويؤكد على أن التعاون يجب أن يقتصر على الجوانب الإنسانية فقط. أما مبدأ التناسب، فيؤكد على ضرورة أن تتناسب المساعدات مع حجم الأضرار الفعلية، دون تمييز بين الضحايا، وذلك لضمان عدالة التوزيع وفعالية الاستجابة.

وأخيرا، يعكس بمبدأ المسؤولية المشتركة تطورا هاما في القانون الدولي، خاصة في ظل الكوارث العابرة للحدود أو تلك الناتجة عن عوامل بشرية معقدة. ويحمل هذا المبدأ المسؤولية لكل من الحكومات، المنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بوصفهم أطرافا متكاملة في الاستجابة الإنسانية، وإتاحة فرصة العمل التطوعي وفق أسس مدروسة[15].

2. الأطر التنظيمية والمؤسساتية للتعاون الدولي خلال الكوارث الطبيعية

يتطلب التعامل مع الكوارث الطبيعية على المستوى الدولي بنية تنظيمية ومؤسساتية فعالة، قادرة على ضبط التنسيق بين مختلف المتدخلين واتخاذ القرار المناسب[16]، فغياب هذه البنية يؤدي إلى تداخل الجهود وتأخر الاستجابة، مما يزيد من حجم الخسائر وصعوبة احتوائها. ويتميز التعاون الدولي في هذا السياق بتعدد الفاعلين وتداخل المهام، ما يتطلب تنسيقا عالي المستوى من أجل تحقيق الاستجابة الفعالة. وهذا يقودنا إلى استعراض أبرز هذه الأطر وعلى رأسها:

أ- الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

تلعب منظمة الأمم المتحدة دورا رئيسيا في تنسيق جهود الإغاثة، استنادا إلى ميثاقها الذي ينص على تعزيز التعاون الدولي في مواجهة التحديات الإنسانية. ويعد "مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية"(OCHA) الذراع التنفيذية للأمم المتحدة في غدارة حالات الطوارئ والكوارث، حيث يعمل منذ تأسيسه سنة 1991 بموجب قرار الجمعية العامة 46/182 على تعزيز استجابة الأمم المتحدة لحالات الطوارئ المعقدة والكوارث الطبيعية. وتوفير منصة لتبادل المعلومات والمساعدات.

ويشرف المكتب على نشر فرق تقييم الكوارث والتنسيق التابع للأمم المتحدة، القادر على التحرك خلال (12 إلى 48 ساعة) لتحديد الاحتياجات الإنسانية، وضمان التوزيع السريع والفعال للمساعدات بالتنسيق مع السلطات المحلية.

إلى جانب ذلك، تضطلع منظمة الصحة العالمية (WHO) بدور محوري مسؤولة في التعامل مع الكوارث ذات البعد الصحي[17]. فهي تتولى تنسيق الاستجابة للمخاطر الوبائية، وتقديم الدعم التقني واللوجستي للمؤسسات الصحية المحلية في حالات الطوارئ، وتعمل على ضمان وصول المساعدات الطبية إلى الفئات الأكثر هشاشة[18]، وتوفير الخدمات الضرورية في المناطق المنكوبة، بما يعزز قدرة الدول على مواجهة التحديات الصحية أثناء الأزمات.

أما برنامج الأغذية العالمي (WFP) الذي أنشئ سنة 1961، فيضطلع بمهمة التصدي للجوع وتقديم المساعدات العاجلة في أكثر من 120 دولة[19]. ويستند إلى رؤية استراتيجية تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة[20]، من خلال مساعدة الفئات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، وضحايا الكوارث عبر جمع ونقل الغذاء إلى مناطق الأزمات[21]، وذلك عبر تقنيات متطورة وتحديد الأولويات.

وقد عملت الأمم المتحدة على تطوير أدوات تمويل وتنسيق إضافية، مثل "صندوق الأمم المتحدة العالمي للاستجابة لحالات الطوارئ" (CERF) الذي أنشئ في عام 2005[22]، كآلية مالية تتيح تمويل التدخلات السريعة في الحالات الطارئة.

ب- الأطر الاتفاقية الدولية والمبادرات الإقليمية

يشكل الإطار القانوني الدولي أحد الدعائم الأساسية لتنظيم التعاون الدولي في مجال إدارة الكوارث الطبيعية. فقد سعى المجتمع الدولي منذ عقود إلى تطوير أدوات قانونية واتفاقيات متعددة الأطراف تؤطر مختلف أوجه هذا التعاون، انطلاقا من الوقاية والتأهب، وصولا إلى التدخل والاستجابة.

في هذا الإطار، جاء اعتراف الأمم المتحدة بأهمية تعزيز البعد الوقائي ضمن الجهود الدولية لمواجهة الكوارث، ليعكس تحولا في المقاربة المعتمدة من رد الفعل إلى التدبير الاستباقي. وقد ترجم هذا التحول عمليا من خلال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (96) الصادر في 11 دجنبر 1987، الذي أعلن فيه عقد التسعينات "عقدا دوليا للحد من الكوارث الطبيعية".

وقد شكل هذا القرار محطة بارزة في تاريخ التعاون الدولي، إذ أكد على ضرورة التركيز على الوقاية والتأهب، وليس فقط الاكتفاء بالتدخل بعد وقوع الكارثة. ويضاف إلى ذلك مدونة السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية في مجال الإغاثة في حالات الكوارث 1995[23]، وتعد من أقدم الوثائق المرجعية في هذا المجال، حيث أرست أسسا أخلاقية للتدخلات الدولية في حالات الطوارئ.

وفي مرحلة لاحقة، تم تعزيز هذا الإطار القانوني باعتماد اتفاقية تامبيري لسنة1998 بشأن توفير واستخدام موارد الاتصالات السلكية واللاسلكية للحد من الكوارث ولعمليات الإغاثة[24]، وتضمن مرونة النفاذ إلى شبكات الاتصالات للمنظمات الإنسانية، مما يسهم في تحسين سرعة وفعالية التنسيق بين الفاعلين الدوليين.

كما تم اعتماد الاتفاقية الإطارية للمساعدة في مجال الحماية المدنية، التي تعد من أبرز الآليات القانونية لتنظيم تبادل المساعدات بين الدول. فالاتفاقية تلزم الدول الأطراف بتيسير التعاون في مجال الحماية، والوقاية والتنبؤ والتأهب، التدخل، وإدارة ما بعد الأزمة[25]. كما تهدف إلى تحقيق الانسجام بين الإجراءات الوطنية لمواجهة الكوارث، وتكريس مبادئ الحماية المدنية على المستوى الدولي، مما يجعل من أحكامها بمثابة النظام الأساسي الذي يحكم التعاون الدولي في هذا المجال.

وقد شكلت هذه المبادرات الأساس الذي بني عليه "إطار عمل هيوغو 2005-2015"، الذي تبناه المؤتمر العالمي للحد من الكوارث في كوبي -هيوغو- اليابان، ويهدف إلى بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث[26]، وتقليص الخسائر المادية

والبشرية[27]، وتحسين نظم الإنذار المبكر، وتعزيز التأهب والاستجابة للكوارث من أجل الاستجابة الفعالة على جميع المستويات[28]، وتعزيز ثقافة السلامة، والحد من عوامل الخطر الكامنة. ورغم التقدم الذي تحقق، إلا ان التقييم النهائي كشف عن تزايد أعداد الضحايا والخسائر، وهو ما أثر على البلدان النامية والشخاص في وضعية هشاشة[29].

وأمام هذه التحديات المتزايدة، جاء "إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015– 2030" كبديل متقدم لإطار عمل هيوغو، وقد تم اعتماده خلال المؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من الكوارث، المنعقد بمدينة سنداي اليابانية في مارس 2015.

يؤطر " إطار سنداي" الجهود الدولية في أربعة محاور رئيسية[30]: فهم أفضل لمخاطر الكوارث، والرفع من الجاهزية للاستجابة، وتعزيز قدرات إدارة المخاطر، توفير ظروف إعادة البناء بشكل أفضل. ويؤكد هذا الإطار على أهمية التعاون الدولي وتدعيم القدرات الوطنية، في ضوء ارتفاع وثيرة الكوارث وتعقد آثارها، خاصة على الدول النامية والمجتمعات الهشة.

وفيما يتعلق بالمبادرات الإقليمية، فقد تبنت العديد من التكتلات الجهوية آليات خاصة بها. في إفريقيا تم إرساء الآلية الإفريقية للإغاثة الإنسانية في إطار الاتحاد الإفريقي من خلال استراتيجيته سنة 2004، وتعتبر الاستراتيجية بمثابة اتفاق ملزم لكل الدول الأعضاء في الاتحاد[31]، وتشمل تنسيق الدعم بين الدول الأعضاء وتسهيل التدخلات في حالات الجفاف الفيضانات. وتعمل ضمنها لجنة أفريقيا للإغاثة، التي تأسست سنة 1994 استجابة للمجاعات التي اجتاحت بعض دول افريقيا في ذلك الوقت، ووسعت من نطاق عملها إلى مجالات الصحة والتعليم والمياه، والتنمية والتمكين.

وفي هذا السياق، تبقى أجندة الاتحاد الافريقي 2063 ذات أهمية خاصة، باعتبارها الإطار الاستراتيجي الأوسع الذي يوجه سياسات الدول الافريقية في مختلف المجالات، بما فيها التعامل مع الكوارث الطبيعية[32]. فهي تشكل وثيقة مرجعية تعكس التزام القارة بمسار التنمية المستدامة، مع تركيز واضح على ضرورة بناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية، من خلال تطوير استراتيجيات للتخفيف من آثارها والتكيف معها.

أما في جنوب شرق آسيا، فقد أدى زلزال تسونامي 2004 إلى إنشاء "اتفاقية آسيان حول إدارة الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ " (AADMER)، سنة 2005 والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2009[33]، بهدف تعزيز التعاون الإقليمي في إدارة الكوارث. وتم في هذا الإطار إحداث مركز تنسيق الاستجابة الإنسانية (AHA) سنة 2011[34]، الذي يسهل تبادل المعلومات، وتنسيق المساعدات الإنسانية بين الدول الأعضاء.

وفي السياق الأوروبي، أنشئت سنة 2001 "الآلية الأوروبية للحماية المدنية"، لتوفير إطار مؤسساتي موحد للتدخل في حالات الطوارئ والكوارث، سواء داخل الاتحاد الأوروبي أو خارجه. وتضم هذه الآلية مركز تنسيق الاستجابة للطوارئ في بروكسيل[35]، إلى جانب مجموعة الحماية المدنية الأوربية، التي تعبأ بشكل مسبق لتقديم الدعم الفوري. وتم تحديث هذه الآلية سنة 2019 بإحداث احتياطي إضافي من الموارد، لتقديم المساعدة في الحالات التي تكون فيها القدرات والامكانيات الاجمالية الحالية غير كافية.

ثانيا: العلاقة الجدلية بين التوترات الجيوسياسية والتعاون الدولي خلال الكوارث الطبيعية

أصبح وضع استراتيجيات وطنية لتقليل مخاطر الكوارث الطبيعية ضرورة ملحة، خاصة مع تزايد شدتها بسبب أزمة تغير المناخ العالمية.

على الصعيد الدولي، يتوجب على الدول تبني دبلوماسية إنسانية لتقدي المساعدة غير المشروطة للدول المتضررة، متجاوزة المصالح السياسية بين الدول، حيث يبرز التساؤل حول ما إذا كانت الاعتبارات الإنسانية ستسمو على الخلافات الجيوسياسية أم ستعيق هذا التعاون؟

1. سمو الاعتبارات الإنسانية على التوترات الجيوسياسية بين الدول خلال الكوارث الطبيعية

عند وقوع كارثة طبيعية، تتخذ الدول الإجراءات والتدابير الاحترازية الضرورية لتحييد المخاطر، وتقليل الخسائر والأضرار في الأرواح البشرية والممتلكات المادية، وفي ضوء تعدد العوامل المؤثرة في حدوث الظواهر الطبيعية، مثل تغير المناخ[36]، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي والطبيعة الجيولوجية والبيئية، من النادر ألا تتعرض الدول للكوارث الطبيعية، إذ نجد بعض الدول تعرضت لمختلف الكوارث الطبيعية، في حين تعودت دول أخرى على التعرض لها باستمرار. والكوارث الطبيعية تكون إما كوارث عابرة للحدود، ومن الأمثلة على ذلك، الزلزال الذي ضرب سوريا وتركيا في 6 فبراير 2023، أو كوارث طبيعية لا تتجاوز آثارها المباشرة الحدود الوطنية لدولة معينة، لكن قد تكون لها آثار غير مباشرة، قصيرة أو طويلة الأجل، على دول أخرى، من خلال تدفقات اللاجئين، وتقلب أسعار السلع العالمية، وتعطل العلاقات التجارية، والتدفقات المالية، وسلاسل التوريد العالمية وغيرها[37]. مما يستوجب تعاون الدول فيما بينها خلال الكوارث الطبيعية، بهدف تقليل مخاطرها والخسائر المفترض أن تترتب عليها سواء في الأرواح البشرية أو الممتلكات المادية، لأن الإمكانيات الاقتصادية والعلمية الهائلة والمتطورة، إلى جانب الأساليب المتقدمة في عمليات البحث والإنقاذ والإغاثة، تخفف من الخسائر، وهو ما يلزم الدول بالتعاون الدول فيما بينها خلال الكوارث الطبيعية، بغض النظر عن طبيعة العلاقات بينها، حتى في حالة ما إذا كانت هناك خلافات جيوسياسية بينها، بتبني مقاربة يسمو فيها الجانب الإنساني على الخلافات الجيوسياسية.

باستثناء الدول المتطورة، التي نادرا ما تعاني من الضعف في البنى التحتية أو نقص الموارد البشرية، أو عدم كفاية الاستعداد والتأهب، تعاني باقي الدول وبدرجة أكثر الدول النامية، ضعف في الإمكانيات والقدرات الذاتية من أجل التحييد الفوري أو التعافي المبكر من أضرار ومخاطر الكوارث الطبيعية. ولتعزيز جهود مواجهة الكارثة، غالبا ما تطلب الدول المتضررة المساعدة أو الموافقة على المساعدة المقدمة لها من الدول، التي تأتي إما في إطار التزامها الأخلاقي لإنقاذ جماعة بشرية تعيش خطرا داهما ومؤكد، أو من أجل إبراز تطور وكفاءة قدراتها الذاتية في إطار استراتيجيتها الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، التي بدأ ينظر إليها بمثابة قوة ناعمة خلال الكوارث الطبيعية. حصول الدولة المنكوبة على ما يكفي من الدعم والتعاون من الدول الصديقة لمواجهة الكارثة، يدفعها إلى تجاهل المبادرات المقدمة من الدول التي بينهما خلافات جيوسياسية، سواء كانت إحدى دول الجوار أو من الدول المتقدمة أو غيرها. وهذا يتعارض مع الغاية من التعاون الدولي، إذ يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند طلب أو الموافقة على المساعدات عامل الوقت، أي سرعة وصولها قبل تفاقم المخاطر، وهذا ما تتميز به دول الجوار. وهذا يؤكد على أن التعاون الدولي الفعال، يستوجب أن تتجنب الدول المتضررة تأثير الخلافات الجيوسياسية أو المجاملات السياسية في رفض أو قبول المساعدات، وأن تقوم بتقييم وتشخيص الوضع الميداني، وتأخذ بعين الاعتبار سرعة وصول الدعم الدولي ثم أهميته في دعم جهود تقليل الخسائر في الأرواح إلى جانب الممتلكات الاقتصادية وغيرها من سبل العيش، حتى تستطيع الموافقة على عروض المساعدة الضرورية والملائمة للوضع. لأن التعاون الدولي خلال الكوارث الطبيعية، ليس هو الغاية في حد ذاته، وإنما وسيلة تهدف إلى تحقيق أهداف إنسانية، تتعلق بالحد من مخاطر الكارثة بالدولة المتضررة.

تكتسي ضرورة سمو الجانب الإنساني على الخلافات الجيوسياسية، أهميتها من مسؤولية الدول المنكوبة في حماية الحقوق غير القابلة للتصرف، كالحق في الصحة وباقي الحقوق المتصلة به من جهة، ومن جهة أخرى، إلزام الدول الراغبة في تقديم المساعدة للدولة المنكوبة بمبادئ التعاون الدولي أثناء الكوارث الطبيعية، التي تؤكد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المنكوبة، واحترام سيادتها واستقلالها ووحدتها الترابية، وللإشارة لا يعد تقديم المساعدات، عملا عدائيا، أو تدخلا في الشؤون الداخلية للدول[38]. وأن الغاية من التعاون الدولي، التخفيف من عواقب ومخاطر الكوارث على السكان، عن طريق تقديم المواد والخدمات الإغاثية والتقنية والفنية، من قبيل المواد الغذائية والأدوية والملابس، بالإضافة إلى وسائل النقل وموظفي الإغاثة، وإصلاح الطرق، وتوليد الطاقة، وحق الدولة المتضررة السيطرة على المساعدات، وتنسيقها والإشراف على توجيهها [39]. بهدف تجنب تسييس المساعدات الدولية من طرف الدول التي تعرض مساعدتها على الدولة المتضررة، لاسيما الدول التي لها

خلافات جيوسياسية معها، كاستغلال ظروف الكوارث الطبيعية لتحقيق غايات ومصالح سياسية أو اقتصادية أو غيرها عموما، والمتصلة بسبب الخلاف السياسي على وجه الخصوص.

نتيجة سمو الجانب الإنساني على الخلافات السياسية بين الدول خلال الكوارث الطبيعية، تستطيع الدول المتضررة أن تزيد فاعلية إدارة الكوارث الطبيعية، فمن خلال التكاتف والتعاون المقدم من الدول المتضامنة، عن طريق تبادل الخبرات والمعارف وتقديم المساعدات التقنية والفنية والإغاثية، يمكنها تسريع أنشطة الإدارة التصحيحية التي تهتم بالمخاطر القائمة التي ينبغي إدارتها والحد منها، ومن الأمثلة في هذا السياق تجديد البنى التحتية الحيوية أو نقل السكان أو الممتلكات بسبب التعرض للمخاطر، ثم تعزيز أنشطة الإدارة التعويضية من أجل زيادة قدرة الأفراد والمجتمعات على الصمود في وجه مخاطر الكوارث الطبيعية المتبقية التي لا يمكن الحد منها بشكل فعال، التي تشمل أنشطة التأهب، الاستجابة والتعافي وحتى التمويل بمختلف أدواته. وفي ظل أهمية التعاون والمساعدات التي قد تقدمها حتى الدول التي لها خلافات جيوسياسية مع الدولة المنكوبة، عرفت الساحة الدولية بعض الأمثلة عن قبول هذه الأخيرة المساعدة من تلك الدول، ونشير على سبيل المثال إلى المساعدات التي قدمتها اليونان إلى تركيا في زلزال فبراير 2023، التي قبلتها الأخيرة بالرغم من تاريخ الخصومة بين البلدين، حيث أعلن وزير الخارجية اليوناني خلال زيارته لتركيا تعبيرا عن دعم أثينا لجارتها، الوقوف إلى جانب تركيا لمساعدة المنكوبين، وتقديم العون للشعب التركي، وكانت اليونان من أوائل الدول الأوروبية التي أرسلت فرق إنقاذ للمشاركة في عمليات البحث والإغاثة، ومساعدات طبية ومعدات للإسعافات الأولية بعد ساعات من وقوع الكارثة[40]. وهذا يعني أن تركيا تبنت في عملية قبول الدعم والمساعدة الإنسانية مقاربة يسمو فيها لجانب الإنساني على خصومتها مع اليونان، بسبب قضية الهجرة، والغاز في شرق المتوسط وقضية الحدود البحرية بينهما والمسألة القبرصية. من جانبها، شاركت تركيا بأسطول يضم طائرتين ومروحية، في مكافحة حرائق الغابات التي اندلعت بالعاصمة اليونانية في 14 غشت 2024[41]. ومن هذا المنطلق، يبدو أن هناك تقليد بين تركيا واليونان خلال الكوارث الطبيعية، يقر بضرورة عرض على المساعدة على الطرف المتضرر الذي يجب عليه قبولها.

في بادرة غير مسبوقة، قدمت الحكومة الأمريكية مساعدات إلى ضحايا زلزال قزوين، الذي ضرب إيران بتاريخ 22 يونيو 2002، رغم أن توتر العلاقة بين البلدين منذ العام 1979، ولتلافي الحساسيات السياسية بين البلدين، كتب على المعونات مساعدة من الشعب الأميركي، وتم تسليمها إلى وزارة الداخلية الإيرانية لنقلها إلى المنطقة المتضررة، كما لم يكن في الطائرة التابعة لشركة "داس إير" المسجلة في الولايات المتحدة، أي من الرعايا الأمريكيين، حيث كان طاقمها أوغندي واستقبلها موظفو الأمم المتحدة[42]. إذا كانت المصلحة والبرغماتية الواقعية تشكل المبدأ الأسمى الذي يوجه السياسة الخارجية للدول، بحجة أن العلاقات الدولية لا تحتمل المجاملات، فإن التقليد التركي اليوناني، إلى جانب الحالة الاستثنائية بين إيران وأمريكا، يؤسس لموقف دولي يؤيد استثناء تأثير المصلحة على سلوكيات الدول ذات الصلة بالتعاون الدولي خلال الكوارث الطبيعية، أي عدم تأثر التعاون الدولي بالخلافات الجيوسياسية. مما يؤسس لدبلوماسية إنسانية تنطبق خلال الكوارث الطبيعية، كما هو الحال بالنسبة لقواعد القانون الدولي الإنساني التي تنطبق خلال النزاعات المسلحة. دبلوماسية توجهها عدة مبادئ، كمبدأ الضرورة الذي يتطلب الحد من المخاطر، ثم مبدأ المعاملة بالمثل، في إطار الرد المماثل على ما تلقته الدول الراغبة في تقديم المساعدة من دعم ومساعدة من الدول المنكوبة بخصوص الكوارث الطبيعية التي ضربتها، ثم عدم إعمال المعاملة بالمثل في رفض تقديم أو قبول هذه المساعدات، وسيكون من المهم أن يتم إدراج المسؤولية الدولية في حالة عدم احترام هذه المبادئ، أو رفض قبول أو تقديم المساعدة. علاوة على ذلك، يمكن للدبلوماسية الإنسانية أن توفر المساحة أو الوسيلة المنتظرة لتذويب الخلافات الجيوسياسية بين الدول المعنية بالتعاون خلال الكوارث، أي الدولة المتضررة والدول(ة) التي قدمت لها المساعدة، باستغلال الظرفية بما يساهم في تقريب العلاقات، ومن ثم تصبح الكوارث من الوسائل السلمية الحديثة والمؤقتة لتسوية النزاعات والخلافات بين الدول.

2. التوترات الجيوسياسية كعامل معيق للتعاون الدولي خلال الكوارث الطبيعية

يعتبر التعاون الدولي خلال الكوارث الطبيعية، عاملا أساسيا في تدبير المخاطر الناجمة عن الكارثة، فهو يساعد البلدان في تعزيز قدراتها على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية، وتزويدها بالأدوات المناسبة وأساليب التدخل الملائمة. وبالرغم من ذلك، ففي بعض الحالات قد ترفض

الدولة المتضررة قبول المساعدة من دول(ة) أخرى نتيجة التوترات الجيوسياسية بينهما، التي ينظر لها كأحد أبرز العوامل التي تعيق التعاون الدولي خلال الكوارث الطبيعية، خاصة وأنها بحسب تقرير مقياس التعاون العالمي لعام 2025، تؤثر على التعاون الدولي بصفة عامة[43]. وفي هذا الإطار، تشكل المخاوف الأمنية والسياسية، من مبررات تجنب الدولة المتضررة الدعم والمساعدة الإنسانية من الدول، موقف قد يصل أحيانا إلى الرفض في حالة ما إذا كانت هناك توترات جيوسياسية بينهما.

ومن أسباب تأثير التوترات الجيوسياسية على التعاون بين الدول خلال الكوارث الطبيعية، انعدام الثقة المتبادلة بينهما، خاصة من جانب الدولة المتضررة، التي قد تكيف عروض الدعم والمساعدة المقدمة من الدول الأخرى، على أنها غطاء إنساني لخدمة مصالحها وأجندتها الخاصة، أو بغرض إعاقة جهود الإغاثة لكي تصور الدولة المتضررة دولة الضعيفة وأن الأوضاع الداخلية إلى جانب البنى التحتية هشة جدا، وهي المسألة التي قد تثير الاضطرابات وتهدد الاستقرار، وتمس بهيبة وكرامة الدولة المتضررة. كذلك المخاوف من تقديم المساعدات إلى الضحايا لخدمة مصالحها وزيادة أو حماية نفوذها، دون تنسيق مع الدولة المتضررة، المفترض أن تكون مسؤولة على توزيع المساعدات الدولية. وهناك من الدول، من ترى أن إصرار الدول الأخرى على التعاون معها خلال الكوارث الطبيعية رغم طبيعة العلاقات بينهما المتوترة بسبب الخلافات الجيوسياسية، غايته التدخل في شؤونها الداخلية، ثم العمل على إخضاعها مستقبلا. وعلى إثر ذلك، تكون الدول المتضررة ملزمة بمقاربة توفق بين أمنها ومصالحها القومية، ومواجهة مخاطر الكارثة التي تهدد الحقوق غير القابلة للتصرف. لأنه بالرغم من كون التعاون الدولي خلال الكوارث الطبيعية غالبا ما ينبع من عمق إنساني، إلا أننا لا نستطيع إغفال الجانب السياسي الذي يمكن توظيفه من طرف البلد الراغب في تقديم المساعدة، فليس كل مساعدة خارجية لدولة منكوبة تحمل بالضرورة جوهرا إنسانيا، لاسيما عندما تكون هناك توترات جيوسياسية بين البلدين، فقد تعمد الدول إلى ربط مساعداتها بحسابات وتأويلات سياسية لتحقيق أهداف معينة، كتحويل تلك المساعدات أدواتٍ لتعزيز مكانة الدولة، كنوع من القوة الناعمة، لأن استغلال الزمن والظرف يعتبر من فنون الدبلوماسية.

وفي هذا السياق، نجد أن الممارسة الدولية شهدت العديد من الحالات التي تعاملت فيها الدول المتضررة بحذر مع التعاون والمساعدات عندما تكون هناك توترات جيوسياسية بينها وبين الدول الراغبة في تقديمها، أي تبني مقاربة ترجح المخاوف الأمنية والسياسية على الاعتبارات الإنسانية. فقد حرصت إيران بشكل دائم على رفض الدعم والمساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الزلازل التي ضربتها، فبعد الاستثناء الوحيد الذي قبلت فيه المساعدات الأمريكية، والذي كان في زلزال قزوين الذي ضرب البلاد في 22 يونيو 2002، تبنت طهران بعدها موقف ثابت يرفض قبول المساعدات المقدمة من واشنطن وحتى من إسرائيل، وكانت البداية في الزلزال المدمر الذي ضرب المناطق الجنوبية الشرقية، عندما عرضت واشنطن المساعدة على طهران، حيث قال المتحدث باسم البيت الابيض سكوت مكليلان قلوبنا وصلواتنا موجهة الى اولئك الذين جرحوا وللعائلات التي فقدت ضحايا" في الكارثة، دون الحديث مع السلطات الإيرانية[44]. ويبدوا أن التجاهل الإيراني، راجع إلى الموقف الأمريكي الذي اقتصر على ذكر الشعب دون التطرق إلى السلطات الحكومية، حيث كان من المهم أن يتضمن التصريح بداية تقديم التعازي لرئيس الجمهورية، ثم لأسر الضحايا وباقي الشعب الإيراني، مع محاولة إجراء اتصالات بالمسؤولين الإيراني.

أما في أعقاب زلزال 24 فبراير 2005، الذي ضرب جنوب شرق إيران، حاولت واشنطن تدارك خطأها السابق، فيما يخص عدم الاتصال بالحكومة الإيرانية، وهو ما مثله عرض وليام بيرنز (مساعد وزيرة الخارجية الأميركية الخاص بشؤون الشرق الأدنى) المعونة على جواد ظريف (سفير إيران لدى الأمم المتحدة)، الذي رد بعدم قبول طهران مزيدا من المعونات الدولية الآن، مادام يمكنها التعامل مع الموقف على المستوى المحلي، لكن بعد رفضها المساعدة، طلبت المعونة وتلقت خيام وبطاطين من اليابان قيمتها حوالي 180 ألف دولار[45]. وهذا يعني، أن الرفض الإيراني للمساعدات الأمريكية التي كانت موجودة بدبي، مساعدات تسمح بالاستجابة سريعا وبفاعلية وبشكل إيجابي، مقابل طلبها المساعدة من اليابان، سببه التوتر في العلاقات البينية، على إثر اتهامات واشنطن لطهران بامتلاك أسلحة نووية، ورفضها الاشتراك في مسعى اوروبي للتفاوض. كما أعلنت أيضا، عن استعدادها للمساعدة وتقديم مساهمة إلى الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي بإمكانه إدارة الأموال من خلال الهلال الأحمر الإيراني[46]. وبما أن الرئيس الأمريكي ترامب أعاد قبل أشهر من الكارثة، فرض العقوبات على إيران، فمن

الطبيعي ألا تقبل الأخيرة بالمساعدات الأمريكية. كما تم رفض عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بشأن تقديم المساعدات الطبية لضحايا الكارثة في إيران والعراق، خلال الزلزال الذي ضرب البلدين في نونبر 2017[47]. ويرجع ذلك إلى طبيعة العلاقة بين الدول المتضررة وإسرائيل، فالبلدين لا يقيمان أي علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، بل ينظران إليها كدولة احتلال. ومن جانبها، تجاهلت الجزائر عرض المغرب في 11 غشت 2021، مساعدتها في مكافحة حرائق الغابات التي اجتاحت العديد من مناطق البلاد[48]. ويعود الموقف الجزائري إلى التوتر المستمر في العلاقات بينهما، بسبب موقفها الداعم للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) وغيرها من الملفات التي تزيد من تأزم العلاقات الثنائية، لأن الجزائر لم تكن قادرة على مواجهة الحرائق بقدراتها الذاتية، والدليل على ذلك، أنها استأجرت لاحقا، طائرتين من الاتحاد الأوروبي، كانتا تستخدمان في عملية مكافحة الحراق المشتعلة في اليونان.

ومن هذا المنطلق، إن إعاقة التوترات الجيوسياسية التعاون بين الدول خلال الكوارث الطبيعية، عندما تكون الدول المتضررة بحاجة لتلك المساعدة، يؤدي إلى تفاقم الكوارث الطبيعية ومخاطرها وبالتالي الزيادة في الضحايا والخسائر، كما قد تستغل إحدى الدول غياب التعاون خلال هذه الظروف التي تستوجب سمو الاعتبارات الإنسانية، بغرض التصعيد في التوتر بينهما. ولنا في كارثة الزلزال الذي ضرب تركيا وسوريا في فبراير 2023، مثالا بشأن إعاقة التوترات الجيوسياسية التعاون والمساعدات الإنسانية للمتضررين، حيث تأخر وصول المساعدات إلى المناطق المتضررة بعد مرور ثلاثة أيام، مع العلم أن الساعات الـ 72 الأولى هي الأهم والأخطر عند وقوع الزلازل، وإلاّ فإن فرق الإنقاذ قد تعلن نهاية عملها، وبالتالي كل من هو تحت الأنقاض قد يعلنون في عداد الموتى. في حين يعتبر زلزال الحوز مثالا على زيادة التوتر بين الدول بسبب رفض التعاون أو المساعدة، فقد زاد التوتر بين المغرب والجزائر التي سعت إلى تقديم المساعدة، وهو ما يمكن ملاحظته في احتدام وتيرة المنافسة بين البلدين، على الواجهة الأفريقية، ونهج سياسة المحاور داخل الفضاء المغاربي، ورغبة الجزائر في تأسيس تكتل مغاربي جديد مع ليبيا وتونس يستبعد المغرب وموريتانيا. ثم السباق نحو التسلح، الذي ترتب عنه تقليص المغرب فجوة الإنفاق العسكري مع الجزائر.

يمكن للدول الراغبة في مساعدة الدولة المنكوبة، أن تقدم مساعداتها لدولة ثالثة أو هيئة من الهيئات الدولية الحكومية أو غير الحكومية العاملة في مجال الإغاثة، ليتم بعدها تسليمها إلى الدولة المتضرر، أي تقديم تعاون غير مباشرة لاسيما وأن الغاية من الدعم والمساعدة في ظروف الكوارث يهدف إلى مواجهة مخاطر الكارثة وليس لممارسة دبلوماسية الكوارث.

الخاتمة

في ظل الأهمية التي يحظى بها التعاون الدولي خلال الكوارث الطبيعية، لدوره في تجسيد التضامن الإنساني لمواجهة المخاطر الناجمة عنها، التي تؤدي إلى خسائر في الأرواح البشرية وسبل العيش والممتلكات. من خلال تقديم الدعم والمساعدات الإنسانية والإغاثة للدولة المتضررة، بهدف زيادة قدراتها على الصمود. فقد عالجت هذه الدراسة إشكالية تتمحور حول تأثير التوترات الجيوسياسية بين الدولة التي تعرضت للكارثة والدول الراغبة في التعاون معها على التعاون بينهما لإدارة الكارثة وتحييد مخاطرها. وفي هذا السياق، فقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- هناك مجموعة من المبادئ القانونية الدولية، تشكل إطار أساسيا لتعاون دولي طوعي فعال ومحايد اثناء الكوارث الطبيعية، يحترم التوازن بين السيادة الوطنية للدولة والتعاون الدولي.
- يتطلب التعامل مع الكوارث الطبيعية، بنية تنظيمية ومؤسساتية فعالة، لأن غيابها يؤدي إلى تداخل الجهود وتأخر الاستجابة، مما يزيد من الخسائر وصعوبة احتواء الكارثة.
- باستثناء الدول المتطورة، تعاني باقي الدول وبدرجة أكثر الدول النامية، ضعف في الإمكانيات والقدرات الذاتية من أجل التحييد الفوري أو التعافي المبكر من أضرار ومخاطر الكوارث الطبيعية، لذا تطلب المساعدة من الخارج لتعزيز جهود مواجهة الكارثة.
- يستوجب التعاون الفعال ألا تؤثر التوترات الجيوسياسية في قبول المساعدات الخارجية، وأن تأخذ الدولة بعين الاعتبار سرعة وصول المساعدات ومدى أهميتها في دعم جهود التقليل من المخاطر.

وبناء على هذه النتائج، فقد تم تسجيل مجموعة من المقترحات أو التوصيات، نوردها كالآتي:

- ضرورة إدماج المبادئ الإنسانية بشكل صريح في الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف المتعلقة بإدارة الكوارث.
- ينبغي إحداث آلية دولية ملزمة وصندوق دائم للتدخل، مع نظام إنذار مبكر وتعزيز التدريب الإقليمي.
- يجب تعزيز الإطار القانوني الدولي، بإبرام اتفاقية دولية، تحد من تسييس التعاون الدولي عند تقديم الدعم والمساعدات الإنسانية خلال الكوارث الطبيعية. وتكييف تسييس الدول المانحة، تعاونها مع الدول المتأثرة بالكوارث الطبيعية، بأنه فعل يهدد السلم والأمن وعدم الاقتصار على مخالفته لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتترتب عليه مسؤولية دولية.

الهوامش:

[1] حسن شاكر عزيز الكوفي- علي عبد فهد الطائي، ظاهرة الاحتراز الكوني وعلاقتها بنشاطات الإنسان والكوارث الطبيعية، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015، ص 139.

[2] محمد محمود العزة، النظام العالمي الجديد والعرب، الوراق للنشر والتوزيع، 2010، الأردن، ص199.

[3] زياد حمد القطارنة، إدارة الكوارث، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، ص 13.

[4] عامر علي سمير الدليمي، مقدمات في شرح مبادئ حقوق الانسان وفقا للاتفاقيات والسياسات الدولية، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2016، ص 29.

[5] Jean-François Durieux, "Humanitarian Assistance: The Right of Access to Victims of Natural Disasters," International Review of the Red Cross, vol. 77, no. 310, 1995.

[6] محمد علي مخادمه، واجب التدخل الإنساني، الطبعة الأولى، دار المتنبي للنشر والتوزيع، 2011، ص 53.

[7] محمد علي حسن الطشاني- سمية علي مسعود، الأعاصير والكوارث الطبيعية في القانون الدولي من حيث حماية الأشخاص والمساعدات الإنسانية، العدد 31، يونيو 2025، ص 39.

[8] محمد علي مخادمه، واجب التدخل الإنساني، مرجع سابق، ص 53.

[9] غسان الكحلوت، العمل الإنساني الواقع والتحديات، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، سبتمبر 2020، ص 116.

[10] مصطفى أبو الخير، القانون الدولي المعاصر، دار الجمان للنشر والتوزيع، عمان، 2017، 292.

[11] Khaliq, Urfan. Humanitarian Intervention and the Responsibility to Protect under International Law: The Protection of Civilians in Non-International Armed Conflicts. Manchester University Press, 2008.

[12] عبد الحق باسو، إدارة الكوارث الطبيعية: السيادة الوطنية والتضامن الدولي، Policy Center For The New South- Policy Brief، رقم 38/23، شتنبر 2023، ص 4.

[13] A. Roberts, "The Role of Humanitarian Issues in International Politics," International Affairs, vol. 80, no. 2, 2004, p. 270.

[14] محمد عبد الصاحب كعبي، المسؤولية المدنية عن أضرار الكوارث الطبيعية، مرجع سابق، ص 272.

[15] فادي حسن عقيلان، إدارة الأزمات الطبيعية والغير طبيعية، الطبعة الأولى، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 39.

[16] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة الأزمات والكوارث، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2019، ص 43.

[17] محمد عبد الصاحب الكعبي، المسؤولية المدنية عن أضرار الكوارث الطبيعية، مرجع سابق، ص 179.

[18] كريم محمد رجب الصباغ، حماية الأشخاص في حالات الكوارث البيئية في القانون الدولي، مجلة الشريعة والقانون، العدد 35، الجزء الثالث، 2020، ص 219.

[19] Uma lele and Sambudhha Goswami, The World Food Programme, Oxford Scholarship Online, 2021, p 850.
https://academic.oup.com/book/39139/chapter/338583523

[20] فوزي عبد العليم، أزمة عالمية متوقعة، كتاب جماعي" الغذاء أزمة المستقبل"، وكالة الصحافة العربية (ناشرون)، جمهورية مصر العربية، 2018، ص 10.

[21] Dea Apriliyati - Etha Pasan, The United Nations Office for the Coordination pf Humanitarian Affairs (OCHA) Humanitarian Response Plan in Handling The Afghanistan Food Crisis, Pupa Journal of Diplomacy and International Relations, Volume 4, Issue 1, May 2024, p 37.

[22] يوجل أجار، الكوارث الطبيعية والمساعدات الإنسانية الدولية، رؤية تركية، العدد (2/12)، ربيع 2023، ص 29.

[23] رابح منزر، شرعية المساعدة لضحايا النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 02، 2021، ص 459

[24] اتفاقية تامبير، مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية، اطلع عليه بتاريخ 2025/07/20 على الساعة 19و43، على الرابط التالي:
http://77.42.251.205

[25]هشام الميموني، (2024). آثار التعاون الدولي في إدارة الأزمات والكوارث على الدول المتضررة. مجلة رهانات: العدد 63. ص 7.

[26]محمد عبد الصاحب كعبي، المسؤولية المدنية عن أضرار الكوارث الطبيعية (دراسة مقارنة)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2020، ص 145.

[27]حمدان سلطان الشامسي، التعاون الدولي في إدارة الأزمات ومعالجة آثارها، اطلع عليه بتاريخ 20.07.2025 على الساعة 07، على موقع مجلة المنارة الالكتروني: https://revuealmanara.com

[28]الموقع الرسمي لإطار عمل هيوغو، اطلع عليه بتاريخ 2025/07/20 على الساعة 06و45:

https://www.preventionweb.net

[29]من أجل تدبير ناجع واستباقي لمخاطر الكوارث الطبيعية: أدوار وقدرات الفاعلين الترابيين، رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 2023/74، ص 13.

[30]ادريس لكريني، إدارة الازمات العابرة للحدود مداخل استراتيجية لتحويل المخاطر إلى فرص، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، أبو ظبي- الإمارات العربية، 2021، ص 166.

[31] رشيد المرزكيوي، القانون الدولي للكوارث والأزمات الصحية، مركز تكامل للدراسات والأزمات الصحية، ص 10.

https://www.takamoul.org

[32]إبراهيم نيدهوار، التعاون الدولي في مكافحة التغير المناخي: نحو مشاركة الدول الافريقية في تحقيق الأهداف المناخية العالمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- سلا، السنة الجامعية 2024-2025، ص 223.

[33]أحمد حسن محمد عبد الكريم، المساعدات الإنسانية في حالات الكوارث وفقا للقانون الدولي وقواعد السلوك وأخلاقيات العمل لمركز الملك سلمان للإغاثة، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 49، أبريل 2025، ص 3041.

[34] Marco Gestri, International Disaster Response Law, T.M.C. Asser Press, 2012, p 644.

[35]كوارث أوربا البيئية... كيف تعمل آلية الحماية المدنية في الاتحاد، 29/07/2021، اطلع عليه بتاريخ 2025/07/21 على الساعة 22و08، على الرابط التالي: https://arabic.euronews.com .

[36]الدليل 5330: دليل تدقيق إدارة الكوارث. الانتوساي (المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة). 2020. ص 4.

[37] See : Bas, Muhammet. & McLean, V. Elena. (2020). Natural Disasters and Cross-Border Implications. Oxford Research Encyclopedia of International Studies. https://doi.org/9780190846626.013.550.

[38]المبادئ التوجيهية بشأن الحق في المساعدة الإنسانية، المعتمدة من قبل مجلس إدارة معهد سان ريمو الدول للقانون الدولي الإنساني في دورته المنعقدة في أبريل 1993، المبدأ الخامس.

[39]الميموني، هشام. (2024). آثار التعاون الدولي في إدارة الأزمات والكوارث على الدول المتضررة. مجلة رهانات: العدد 63. ص 7.

[40]موقع قناة العربية الإخبارية. (2023/02/12). رغم خصومة البلدين.. اليونان لتركيا: نقف بجانبكم لمساعدة المنكوبين. تاريخ الاطلاع: (2025/06/24). للاطلاع انظر: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2023/02/12/رغم-خصومة-البلدين-اليونان-لتركيا-ندعمكم-لمساعدة-متضرري-الزلزال.

[41]وكالة الأنباء البحرينية. (2024/08/14). طائرات إطفاء تركية تشرع في مكافحة حرائق الغابات في اليونان. تاريخ الاطلاع (2025/06/24). للاطلاع انظر:

https://www.bna.bh/.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1%2BDim8487UGECu0hEqqLI1xn8%3D.

[42]موقع قناة الجزيرة الإخبارية، القطرية. (2002/07/02). مساعدات أميركية لضحايا زلزال إيران. تاريخ الاطلاع (2025/06/24). للاطلاع انظر: https://www.aljazeera.net/news/2002/7/2/مساعدات-أميركية-لضحايا-زلزال-إيران.

[43]موقع وكالة الأنباء الكويتية – كونا، تقرير عالمي: التوترات الجيوسياسية تضع التعاون الدولي أمام تحديدات غير مسبوقة، تاريخ النشر: 2025/01/08، تاريخ الاطلاع: 2025/07/05، للاطلاع انظر: https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3213720.

[44]موقع وكالة الأنباء الكويتية (كونا). (2003/2/26). الولايات المتحدة تعرض على إيران المساعدة في اغاثة ضحايا الزلزال المدمر. تاريخ الاطلاع: (2025/06/24). للاطلاع انظر: https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1391742&language=ar.

[45]موقع يومية إيلاف الإلكترونية. (2005/02/24). إيران تصد أمريكا بتهذيب. تاريخ الاطلاع: (2025/06/24). للاطلاع انظر: https://elaph.com/Politics/2005/2/43155.htm.

[46]موقع القدس العربي. (2019/04/02). الولايات المتحدة تحمّل إيران مسؤولية ارتفاع حصيلة ضحايا الفيضان وتعرض المساعدة. تاريخ الاطلاع: (2025/06/24). للاطلاع انظر: https://www.alquds.co.uk/الولايات-المتحدة-تحمّل-إيران-مسؤولية/.

[47] Ahren, Raphael. (14 /11/2017). Israel offers quake help to Iran, Iraq, but immediately turned down. Accessed on (24/06/2025). See: https://www.timesofisrael.com/israel-offers-medical-aid-to-iran-iraq-after-quake-rocks-region/.

[48]موقع الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة – المغرب، المغرب يعرض على الجزائر مساعدتها في إخماد الحرائق، تاريخ النشر: 2021/08/11، تاريخ الاطلاع: 2025/07/05، للاطلاع انظر: https://snrtnews.com/article/المغرب-يعرض-على-الجزائر-مساعدتها-في-إخماد-الحرائق.